



كو ماري عيراق  
داد كاي بالاي نيئتيجادي

جمهورية العراق  
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٧٧/اتحادية/اعلام/٢٠١٢

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠١٣/٢/٢٥ برئاسة القاضي السيد مدحت محمود وعضوية كل من السادة القضاة فاروق محمد السامي وجعفر ناصر حسين وأكرم طه محمد وأكرم أحمد بابان ومحمد صائب النقشبندي وعبود صالح التميمي وميخائيل شمشون قس كوركيس وحسين أبو النمن المنونين بالقضاء بأسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

المدعي : رضي محمد علي / عضو مجلس محافظة صلاح الدين - وكيله المحامي (م.ع.ش).

المدعى عليهما : ١. رئيس مجلس النواب / إضافة لوظيفته - وكيله (س.ط.ي) مدير في الدائرة القانونية لمجلس النواب .

٢. رئيس مجلس محافظة صلاح الدين / إضافة لوظيفته - وكيله المحامي (ش.س.ف) .

#### الادعاء :

ادعى وكيل المدعي بأن موكله (ر.م.ع) عضو مجلس محافظة صلاح الدين ويمثل شريحة كبيرة من أبناء المحافظة المذكورة ومن يمثلهم ، وقيام المدعى عليه الأول / إضافة لوظيفته بإصدار قانون الإجراءات التنفيذية الخاصة بتكوين الأقاليم رقم (١٣) لسنة ٢٠١٣ استناداً لأحكام المادة (١١٨) من الدستور ومباشرة المدعى عليه الثاني/إضافة لوظيفته بإجراءات تكوين إقليم لمحافظة صلاح الدين استناداً الى أحكام القانون المنوه عنه أعلاه ، ولمساس قرار مجلس محافظة صلاح الدين بتكوين إقليم للمحافظة المذكورة بحقوق موكله ومن يمثلهم من الناضحين وأنه أقام دعوى أمام محكمة القضاء الإداري بالعدد (٢٠١٢/ق/١) طاعناً بالإجراءات الشكلية بإعلان المحافظة إقليمياً كما أنه يطعن بعدم دستورية القانون رقم (١٣) لسنة ٢٠١٣ حيث نصت المادة (١١٨) من الدستور على ما يلي (( يسن مجلس النواب في مدة لا تتجاوز ستة أشهر من تاريخ أول جلسة له قانوناً يحدد الإجراءات التنفيذية الخاصة بتكوين الأقاليم بالأغلبية البسيطة للأعضاء الحاضرين )) ، وبما أن المادة (١١٨) المنوه عنها قد تضمنت فترة حتمية وهي لا تتجاوز ستة أشهر من تاريخ أول جلسة لمجلس النواب لذا فإن القانون رقم (١٣) لسنة ٢٠١٣ غير دستوري كونه قد

كو<sup>٧</sup> ماري عيراق  
داد كاي بالاي نيوتيجادي



جمهورية العراق  
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٧٧/اتحادية/اعلام/٢٠١٢

شرع بعد مضي أكثر من سنتين من تاريخ أول جلسة لمجلس النواب وهي خارج الفترة الحتمية التي تضمنتها المادة (١١٨) من الدستور وحيث كان يفترض (وحسب ادعائه) تعديل نص المادة (١١٨) من الدستور قبل تشريع قانون يحدد الإجراءات التنفيذية الخاصة بتكوين الأقاليم عليه وأستناداً للنظام الداخلي للمحكمة الاتحادية العليا فإنه يطلب الحكم بعدم دستورية القانون رقم (١٣) لسنة ٢٠١٣ وتحميل المدعى عليهما/إضافة لوظيفتهما المصاريف وأتعاب المحاماة . أجب وكيل المدعى عليه الأول/إضافة لوظيفته على عريضة الدعوى بأن وكيل المدعى لم يبين ماهي المصلحة الحالية والمباشرة والمؤثرة على موكله في تشريع القانون – موضوع الطعن ، وأن جلسة مجلس النواب الأولى قد انعقدت بتاريخ ٢٢/٤/٢٠٠٦ وأن القانون المشار إليه شرع بتاريخ ١١/١٠/٢٠٠٦ ، أي ضمن المدة القانونية التي حددتها المادة (١١٨) من الدستور ، وهناك فرق بين المدة المحددة لتشريع قانون ما والمدة الممتدة الى تاريخ النشر وان المدة المقصودة في المادة (١١٨) من الدستور هي الخاصة بتشريع القانون وليس نشره وان المادة (١١٨) قد أسست من الإجراءات الخاصة بسن القوانين ونشرها بموجب المادة (١٣٨/خامساً) من الدستور ، وان فوات المدة المحددة بالدستور لا يقتضي بالضرورة تعديل مواد الدستور التي تبحث عنها كما ان لائحة وكيل المدعى عليه الثاني الجوابية على عريضة الدعوى تضمنت نفس الدفاع التي أشار إليها وكيل المدعى عليه في لائحته الجوابية المشار إليها أعلاه . وفي اليوم المعين للمرافعة حضر وكلاء الطرفين وبوشر بالمرافعة الحضورية العلنية ، كرر وكيل المدعى ماجاء في عريضة دعواه وطلب الحكم بموجبها كما كرر وكلاء المدعى عليهما الأول والثاني ماجاء في لوائحهما من دفع وطالب رد الدعوى كرر الطرفان أقوالهما السابقة وحيث لم يبق ما يقال فهم ختام المرافعة والقرار علناً .

#### القرار :

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد ان المدعى يطعن بعدم دستورية القانون رقم (١٣) لسنة ٢٠١٣ كونه قد شرع خلافاً لأحكام المادة (١١٨) من الدستور ، والتي حددت فترة زمنية أمدها ستة أشهر لتشريعها تبدأ من تاريخ انعقاد أول جلسة لمجلس النواب في دورته الحالية وان مجلس النواب لم يلتزم بتلك المدة الزمنية وشرع القانون المنوه عنه أعلاه بعد مضي مدة سنتين من تاريخ جلسته الأولى . تبين لهذه المحكمة من خلال اطلاعها على المستمسكات



كوٲلارى عىراق  
داد كاى بالآى نوتىحادى



جمهورية العراق  
المحكمة الاتحادية العليا

للعدد: ٧٧/اتحادية/اعلام/٢٠١٢

المبرزة فى اضبارة الدعوى ومما ورد فى أقوال الطرفين واللوائح المتبادلة بينهما ومن سىر المرافعة ، بأن الجلسة الأولى لمجلس النواب فى دورته الحالية ابتدأت فى (٢٢/٤/٢٠٠٦) حسب محضر رقم (١) لجلسة التصويت وأن القانون رقم (١٣) لسنة ٢٠١٣ - موضوع الطعن - شرع بتاريخ (١١/١٠/٢٠٠٦) حسب محضر جلسة التصويت رقم (٤٧) ، أى أن القانون المنوه عنه أنفاً قد شرع ضمن المدة القانونية المحددة فى المادة (١١٨) من الدستور ، ولا عبرة لتاريخ نشره فى الجريدة الرسمية بعد المصادقة عليه من رئيس الجمهورية لأن النشر يعتبر كاشفاً للقانون ، وليس منشأ له . كما أن المادة (١٣٨/خامساً/أ) من الدستور قد بينت الإجراءات اللازمة لإصدار القوانين وأستثنت من تلك الإجراءات ماورد فى المادتين (١١٨ و ١١٩) من الدستور والمتعلقتين بتكوين الأقاليم ، أى أن الدستور لم يحدد مدة معينة للتصديق وإصدار القوانين المتعلقة بالأقاليم فى دورة مجلس النواب الحالية ، لما تقدم ولعدم ثبوت مخالفة المدعى عليهما للدستور فى تشريع القانون رقم (١٣) لسنة ٢٠١٣ ، عليه قررت المحكمة رد الدعوى وتحميل المدعى أتعاب محاماه لوكيل المدعى عليهما مبلغاً قدره عشرة آلاف دينار مناصفة بينهما وصدر القرار باتاً استناداً لأحكام المادة (٥/ثانياً) من قانون المحكمة الاتحادية العليا رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٥ والمادة (٩٤) من الدستور وافهم علناً فى ٢٥/٢/٢٠١٣ .

الرئيس  
محدث المحمود

العضو  
فاروق محمد السامى

العضو  
جعفر ناصر حسين

العضو  
أكرم طه محمد

العضو  
أكرم احمد بابان

العضو  
محمد صائب النقشبندى

العضو  
عبود صالح التميمي

العضو  
ميخائيل شممشون قس كوركيس

العضو  
حسين أبو التمن